



"كأننا لسنا بشرًا"

عمليات الإعادة القسرية وظروف الاحتجاز المروعة للمهاجرين
الإثيوبيين في السعودية

AMNESTY
INTERNATIONAL



تقرير موجز

1. مخلص تنفيذي

"أريد أن يعلم العالم بأسره أنه في السعودية، هؤلاء الأشخاص الذين يقبعون في السجون لم يخرقوا القانون. لماذا إذاً [مسؤولو السجون] يرفضون توفير الطعام لهم؟ لماذا يضربونهم؟ لماذا لا ينقلونهم إلى مراكز طبية؟ أعرف شخصاً مُحْتَجِزاً فَقَدَ صوابه. ينبغي وضع حد لكل ذلك".

عبدول (34 عامًا)، محتجز سابق احتججًا تعسفًا بالسعودية لمدة عام.¹

في إطار حملة شُنِّت ضد المهاجرين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية منذ 2017، اعتقلت السلطات السعودية تعسفًا مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين عَبَرُوا حدود اليمن مع السعودية أو الذين يقيمون في السعودية، واحتجزتهم إلى أجل غير مُسمى في ظل أوضاع لاإنسانية وقاسية، وعرضتهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ثم أعادتهم قسرًا إلى بلدهم الأصلي. وقد تعرَّض المهاجرون لهذه الاعتقالات التعسفية والمعاملة على هذا النحو فيما بعد، لمجرد أنهم لا يحملون وثائق إقامة سارية، وتزداد هذه الأوضاع سوءًا تحت وطأة نظام "الكفالة" التعسفي في السعودية.

تتناول منظمة العفو الدولية، في هذا التقرير الموجز، تجربة مهاجرين إثيوبيين أعادتهم السلطات السعودية قسرًا إلى بلادهم بين يونيو/حزيران 2021 ومايو/أيار 2022. وكان هؤلاء رجالًا ونساءً وأطفالًا من إثيوبيا أُحْتَجِزُوا تعسفًا بمركزيين: مركز احتجاز الخرج في الرياض، عاصمة البلاد، ومركز احتجاز الشميسي قرب مدينة جدة. وتُعد تجربتهم مثالًا يُسَلِّط الضوء على مجموعة من الانتهاكات التي يتعرَّض لها المهاجرون الذين لا يحملون أي وثائق نظامية في السعودية، ولا تتاح لهم سبل تُذكر للانتصاف مما يقع لحقوقهم من انتهاكات.

بين عامي 2017 و2022، أُعيد حوالي نصف مليون مهاجر من السعودية إلى إثيوبيا، لمجرد أن أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير نظامية، ووفقًا للأرقام الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة.

وفي مارس/آذار 2022، أعلنت السلطات الإثيوبية خططها لإعادة أكثر من 100,000 مهاجر إثيوبي مُحْتَجِزِينَ في مراكز الاحتجاز في السعودية إلى ديارهم بحلول نهاية 2022. وحتى أغسطس/آب 2022، أعادت السلطات السعودية ما لا يقل عن 71,000 رجل وامرأة وطفل من إثيوبيا، بعد احتجازهم لأشهر في أماكن للاحتجاز في السعودية. وبحسب تقديرات الحكومة الإثيوبية لعدد الأشخاص الذين من المُتَوَقَّع عودتهم، فإن السلطات السعودية تُواصل احتجاز ما يُقدَّر عددهم بـ 30,000 شخص معرَّضين لخطر الإعادة القسرية إلى إثيوبيا في الأشهر المقبلة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال يوجد مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية بالسعودية، ويواجهون خطرًا كبيرًا بالاحتجاز التعسفي.

أجرت منظمة العفو الدولية التحقيق بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2022، وشمل مقابلات مع 11 مهاجرًا إثيوبيًا أُعْتَقِلُوا تعسفًا وأعيدوا قسرًا إلى بلادهم الأصلي، وأحد أفراد أسرة مهاجر إثيوبي تُوفي لدى عودته إلى وطنه، وثلاثة عاملين في المجال الإنساني على دراية بالاستجابة الإنسانية في إثيوبيا، وأربعة صحفيين على علم بأوضاع المهاجرين الإثيوبيين المُحْتَجِزِينَ بالسعودية. وبعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى السلطات السعودية والإثيوبية تضمَّنت استفسارات تتعلق بما خلصت إليه في التحقيق، لكنها لم تتلقَ أي ردٍ.

وخلصت المنظمة إلى أن السلطات السعودية تتبَّع نمطًا من الاعتقال التعسفي للمهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية، لمجرد عيشهم في السعودية دون تصريح إقامة سارٍ. وقال المهاجرون الذين أُجريت معهم المقابلات في إطار هذا التقرير الموجز إن الشرطة السعودية اعتقلتهم إما بمنزلهم أو أماكن عملهم أو أماكن عامة أخرى، ونقلتهم بعد ذلك إما إلى مركز احتجاز الخرج أو الشميسي، حيث أُحْتَجِزُوا لمدد وصلت إلى عام ونصف دون توجيه أي تهمة إليهم أو إتاحة أي فرصة أمامهم للطعن ضد احتجازهم. ولم تُتَّحِ السلطات السعودية لأي من المُحْتَجِزِينَ السابقين الذين أُجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات أي معلومات حول مدد احتجازهم أو مصيرهم.

وبموجب القانون الدولي، يتمتع كل شخص، بغض النظر عن وضعه المتعلق بالهجرة، بالحق في عدم احتجازه التعسفي أو احتجازه لمجرد أسباب تتعلق بوضعه كمهاجر، دون إتاحة أي فرصة أمامه للطعن قانونيًا ضد احتجازه.

وعلاوة على ذلك، لا يتيح نظام الكفالة التقييدي في السعودية، في أغلب الأحوال، أي سبيل أمام العمال المهاجرين غير النظاميين لاكتساب وضع الإقامة القانونية، ولا يسمح للعاملين الذين يحملون وثائق نظامية بترك أو تغيير أصحاب عملهم الذين يرتكبون الإساءات بحقهم، دون فقدان وضع الإقامة، الأمر الذي يُعَرِّضهم لخطر الاعتقال والإعادة القسرية.

¹ مقابلة أجريت في مكالمة صوتية مع عبدول (غيَّر اسمه لدواع أمنية)، مُحْتَجِز سابق، 1 يونيو/حزيران 2022

وقدّم مسؤولو السفارة الإثيوبية نماذج تصريح المرور لبعض المُحتَجِّزين السابقين لملئها بمعلوماتهم الشخصية الأساسية بعد عدة أشهر من بدء احتجاجهم. وأبلغوهم بأن الحكومة الإثيوبية ستعيدهم إلى بلادهم، لكنهم لم يُطَّلِعُوهم على أي معلومات أخرى بشأن العملية.

ووصف المُحتَجِّزون السابقون لمنظمة العفو الدولية ظروف احتجاجهم المُروِّعة واللاإنسانية، التي تضمنت اكتظاظ الزنازين التي لا تتوفر فيها التهوية وعدم كفاية ما يتوفّر من الطعام والمياه ومرافق الصرف الصحي وأماكن الإقامة والرعاية الصحية. وتعرّض المُحتَجِّزون السابقون أيضاً لأمراض مُعدية مثل السُّل.

وقال عزيز، وهو رجل إثيوبي (34 عاماً) لم يتمكن من أخذ متعلقاته الشخصية معه لحظة اعتقاله، لمنظمة العفو الدولية:

"لم يُسمَح لنا بالحصول على أي أغذية أو وسائل. والمتعلقات الوحيدة التي كانت لنا خلال هذه الفترة كانت أكياس القمامة التي اشتريناها مقابل 10 ريالات سعودية (2.66 دولار أمريكي). وإستخدمناها كأغذية وكحصائر للنوم عليها".²

ووثّقت منظمة العفو الدولية أيضاً حالات احتجاج لنساء حوامل وأطفال لم تتجاوز أعمار بعضهم شهراً واحداً. وأظهر مقطع فيديو صُور من داخل عبر للنساء وتحققت المنظمة من صحته وحددت موقعه الجغرافي في مركز احتجاج الخرج نساءً مُحتَجِّزات داخل غرف مُكتظة للغاية وغير نظيفة مع أطفال صغار ورُصِّع يستلقون على الأرض.

وقالت مريم، التي أمضت خمسة أسابيع في عبر النساء بمركز احتجاج الشميسي: "كان ابني ذو الـ 8 أعوام يرعى طفلي الرضيع، لأنني كنت أنزف حينها. إذ لم يتوقف النزيف بعدما وضعت طفلي قبل اعتقالي. لم أكن على ما يُرام". وأضافت أنه كانت توجد امرأتان حاملتان مُحتَجِّزتان معها في الزنزانة ذاتها، إحداهما وضعت مولودها في أثناء احتجاجها.

وعرّض حُرّاس مركز الاحتجاز ستة من المهاجرين المُحتَجِّزين الذين وثّقت منظمة العفو الدولية حالاتهم، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لأسباب تتضمن معاقبتهم على استخدام هواتف محمولة مُهرَّبة لمشاركة صور أو مقاطع فيديو تُظهر ظروف احتجاجهم على وسائل التواصل الاجتماعي أو للاحتجاج على حرمانهم من الرعاية الطبية وعدم توفير الطعام الكافي. وضربهم حُرّاس المركز بالعصي والأحزمة وأرغموهم على الوقوف أو الاستلقاء على طريق من الأسفلت، وهي مادة تُعرف بامتصاصها واحتفاظها بالحرارة، في أجواء شديدة الحرارة خارج السجن، ما تسبب لهم بتهيّج الجلد أو حروق جلدية.

وأشار خمسة من المهاجرين خلال المقابلات مع منظمة العفو الدولية إلى وفاة 10 رجال إثيوبيين كانوا زملائهم في الزنازين، نتيجة تدهور حالاتهم الصحية بعد تعرّضهم للتعذيب أو حرمانهم من الرعاية الطبية. ففي إحدى الحالات، ذكر أحد المُحتَجِّزين السابقين للمنظمة أن حالة الجهاز التنفسي لأحد زملائه في الزنزانة تدهورت إلى درجة جعلته يتقيأ دمًا. وأضاف أن الحُرّاس لم يوفروا إمكانية الحصول على الرعاية الطبية لزميله المريض، على الرغم من سوء حالته، وتوفي بعد ذلك بقليل. ولم تُجرَّ على حد علم منظمة العفو الدولية أي تحقيقات فعّالة وواضحة ومحايدة ومستقلة بشأن أسباب وملابسات أي من تلك الوفيات خلال الاحتجاز.

وتصف الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية الأثر الناجم عن ظروف الاحتجاز على الصحة النفسية والبدنية للمهاجرين الإثيوبيين، ما شكّل تحديات خطيرة لإعادة اندماجهم في إثيوبيا.

تُشكّل المعاملة القاسية واللاإنسانية للأشخاص وحرمانهم من العلاج الطبي الكافي والملائم ووفاتهم الناجمة عن ذلك خلال احتجاجهم انتهاكاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وإضافة إلى ذلك، يُسلّم بأن النساء الحوامل والأطفال فئات ذات احتياجات بدنية ونفسية خاصة؛ ومن ثمّ، لا ينبغي احتجاجهم لأسباب قائمة على أوضاعهم المتعلقة بالهجرة.

وبالنظر إلى تعرّض المهاجرين المُحتَجِّزين للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مُسمى في ظل مثل هذه الظروف المسيئة، وبدون أي سبيل للطعن ضد احتجاجهم، فإن العديد منهم لا يرى أمامه أي خيارات سوى القبول بالعودة إلى إثيوبيا. وبناءً على تقييمها، ترى منظمة العفو الدولية أن احتجاج المهاجرين التعسفي إلى أجل غير مُسمى في ظل هذه الظروف المُروِّعة يُؤلِّد مناخاً قمعيّاً يجعل اتخاذهم لأي قرار طوعي حقاً وفقاً لمبدأ الموافقة الحرة والمستنيرة أمراً مستحيلًا، وأن عودتهم إلى إثيوبيا ترقى إلى مستوى الإعادة القسرية.

وعلاوة على ذلك، يتسبب تقاعس السلطات السعودية عن ضمان إجراء تقييم لكل حالة على حدة لاحتياجات المهاجرين المُحتَجِّزين المحتملة للحماية، قبل إعادتهم القسرية إلى إثيوبيا، في نشوء احتمالية خطر تعرّض هؤلاء الأشخاص للاضطهاد أو غير ذلك من الانتهاكات لحقوقهم عند إعادتهم، ما من شأنه أن يرقى إلى انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية المشمول في القانون الدولي العرفي، الذي يتعين على السعودية الالتزام به.

وبأني هذا التقرير الموجز بمثابة دعوة للسلطات السعودية إلى إنهاء حملتها القمعية ضد المهاجرين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية والتي أسفرت عن الاعتقال التعسفي والإعادة القسرية لأكثر من 500,000 مهاجر إثيوبي منذ 2017 فقط. ويأتي أيضاً لدعوتها إلى الإفراج عن جميع المُحتَجِّزين لأسباب تتعلق بقانونية أوضاعهم كمهاجرين. ويجب على السلطات أيضاً البدء على الفور في إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة بشأن حالات الوفاة خلال الاحتجاز والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومحاسبة الجناة في إطار محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية. وينبغي لها كذلك تحسين ظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية في أرجاء البلاد كافةً.

² مقابلة أجريت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (عُزِّر اسمه لدواع أمنية)، مُحْتَجِّز سابق، 27 مايو/أيار 2022

ومع ازدياد الطلب على العمالة الأجنبية في السعودية لمواكبة احتياجات المشاريع الطموحة لبناء مدن جديدة في إطار رؤية السعودية 2030، وجذب الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، ينبغي للسلطات إلغاء نظام الكفالة التعسفي الذي يمنح أصحاب العمل سلطة كبيرة للتحكم في حقوق العمال المهاجرين وحرية تنقلهم.

2. نتائج وتوصيات

منذ عام 2017، عرّضت السلطات السعودية عشرات الآلاف من الإثيوبيين والإثيوبيات للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، لا لسبب سوى أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير النظامية، ثم أعادتهم قسراً إلى بلدهم، حيثما يهددهم في بعض الأحيان خطر بالتعرض للاضطهاد أو انتهاكات أخرى لحقوقهم. وأُحتجز مهاجرون إثيوبيون إلى أجل غير مُسمى في ظل أوضاع قاسية ولإنسانية، وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحُرموا من الرعاية الطبية، ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن عشرة أشخاص خلال احتجازهم، بحسب المزاعم الواردة، بين أبريل/نيسان 2021 ومايو/أيار 2022. وأعيد المهاجرون الإثيوبيون بعد ذلك قسراً إلى إثيوبيا دون أي إخطار مُسبق أو أي فرصة أمامهم للطعن قانونياً في احتجازهم أو إعادتهم أو لعرض حالاتهم لإثبات حاجتهم إلى الحماية.

ولا يزال ما يُقدَّر عددهم بـ 30,000 شخص رهن الاحتجاز في ظل ظروف مماثلة، وسُعادون قسراً، على الأرجح، إلى إثيوبيا في غضون الأشهر المقبلة. ولكن لا يزال يوجد مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية في السعودية، ويدهمهم خطر الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية.

وينبغي للمجتمع الدولي ممارسة الضغوط على السلطات السعودية للتقيد بالتزاماتها الدولية واحترام حقوق المهاجرين، بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المُحتجزين لمجرد أوضاعهم المتعلقة بالهجرة. وينبغي له أيضاً الضغط على السعودية كي تُحاسب مرتكبي الانتهاكات بحق المهاجرين وكي تُحسّن ظروف الاحتجاز على الفور.

دعت منظمة العفو الدولية، منذ عام 2019، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في ما يخص أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، من شأنها أن تشمل الانتهاكات المُرتكبة داخل مراكز الترحيل والاحتجاز.

إلى حكومة السعودية

- وضع حد للاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمهاجرين استناداً إلى أوضاعهم المتعلقة بالهجرة وجنسياتهم، والإفراج عن جميع المهاجرين المُحتجزين تعسفاً، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والأطفال؛
- وضع حد للإعادة القسرية للمهاجرين الإثيوبيين دون منحهم الفرصة للطعن قانونياً في ترحيلهم؛ وضمان إجراء تقييم فردي لاحتياج كل شخص لأي حماية، لا سيما الأشخاص من التغيراي، لضمان عدم إعادة أي شخص إلى مكان يتعرّض فيه لخطر الاضطهاد؛
- وضع حد على الفور للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء الاحتجاز وضمان إجراء السلطات القضائية زيارات دون سابق إنذار إلى السجون للاستماع إلى أي شكاوى؛
- إجراء تحقيق مستقل ومحايد بشأن حالات الوفاة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء الاحتجاز، ومحاسبة جميع الجناة في إطار محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين ظروف الاحتجاز المُروّعة، بما يتماشى مع قواعد نيلسون مانديلا؛ وذلك بتوفير طعامٍ كافٍ ومغذٍ للسجناء، وضمان توفر وسائل النظافة الشخصية وخدمات الصرف الصحي اللائقة، ويشمل ذلك توفير سبل الحصول على مياه آمنة ومرافق الاغتسال والمراحيض بصفة منتظمة؛ وتزويد السجناء بملابس وأغطية وفُرُش مناسبة لحالة الطقس؛ وضمان توفر ما يكفي من المساحة والتهوية والإضاءة في أماكن إقامة السجناء؛
- ضمان أن يسمح الحُرّاس لجميع السجناء بالترفيه والخروج إلى الهواء الطلق يومياً، عملاً بقواعد نيلسون مانديلا؛
- ضمان أن يتلقى جميع المُحتجزين الرعاية الصحية البدنية والنفسية الكافيتين والملائمتين داخل السجون، بما في ذلك إمكانية الحصول على الأدوية اللازمة مجاناً دون أي تمييز لأي سبب، وعلى نفس مستوى الرعاية الصحية المتوفرة للأفراد في المجتمع الأوسع؛ وضمان نقل أي مُحتجز يُعاني من إصابات أو أمراض خطيرة على جناح السرعة إلى مستشفى أو منشآت تُقدّم الرعاية الطبية المناسبة؛
- نقل السجناء إلى مؤسسات متخصصة أو مستشفيات خارج السجون دون تأخير، في حال الافتقار للإمكانات الكافية أو المتخصصة لإجراء الفحوص أو تقديم العلاج اللازم؛ وضمان أن يتخذ المهنيون

- المتخصصون في الرعاية الصحية القرارات الطبية المتعلقة بالرعاية الصحية للسجناء أو نقلهم إلى مستشفيات خارجية باستقلالية، وأن يحترم مسؤولو السجون هذه القرارات؛
- تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء الحوامل والمُرضعات، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية إليهن، وتوفير ملابس لأطفالهن الرُضّع، والعمل على إقامتهن في أماكن مناسبة لمرحلة ما بعد الولادة؛
- ضمان توفير الخدمات الأساسية والرعاية والسلامة للمهاجرين، بما فيها أماكن الإقامة والرعاية الصحية الملائمة والكافية والأمنة، في مأمن من التعرُّض لأي تمييز أو معاملة سيئة؛
- إنهاء نظام الكفالة في السعودية الذي يُقيّد العمال المهاجرين بأصحاب عملهم، وذلك من خلال إلغاء شرط حصولهم على تصريح أصحاب عملهم الحاليين لتغيير وظائفهم أو مغادرة البلاد، ونزع الصفة الجرمية عن تهمة "الهروب" والامتناع عن احتجاز العمال المهاجرين بسبب "هروبهم".

إلى حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

- ضمان تقديم المساعدة القنصلية وتوفير إمكانية الزيارات القنصلية لجميع المواطنين المُحتَجَرين في السعودية، والاستجابة في الوقت المناسب وعلى نحو فعّال لطلبات الدعم، ومطالبة السلطات السعودية بالإفراج عن جميع المُحتَجَرين تعسّفًا لمجرد أوضاعهم المتعلقة بالهجرة؛
- وضع الترتيبات المناسبة لاستقبال النساء الحوامل العائدات والنساء اللواتي لديهن أطفال صغار، والأطفال غير المصحوبين بمرافقين؛
- ضمان تقديم برامج الحماية وإعادة الإدماج للمهاجرين العائدين، التي تشمل الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمهاجرين العائدين إلى مسقط رأسهم.

إلى الحكومات والجهات المانحة الأخرى

- الضغط على السعودية لتضع حدًا لانتهاكات القانون الدولي، ويتضمن ذلك وضع حد لممارسات الاعتقال التعسفي، والاحتجاز إلى أجل غير مُسمى، وظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- زيادة التمويل المُخصَّص لدعم الحكومة الإثيوبية والمنظمات الإنسانية لتسهيل سبل الاستجابة الإنسانية الحازمة، التي تشمل توفير مأوى آمن والعلاج الطبي والخدمات الأساسية وإعادة الإدماج للعائدين.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- وضع آلية للرصد والإبلاغ في ما يخص أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، التي من شأنها أن تشمل ظروف المُحتَجَرين داخل مراكز الترحيل والاحتجاز.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى يتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>)
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [صفحة الأذونات](#) على موقعنا منظمة العفو الدولية.

معلومات الاتصال



amnesty.or/ar



info@amnesty.org



www.facebook.com/AmnestyArabic



منظمة العفو الدولية



[@AmnestyAR](https://twitter.com/AmnestyAR)